من السماح لهم بالعودة اليها فيما بعد اقامت حركة هشومير هتسعير (المابام الان) كيبوتس بارعام ، ولم يسمح منذ ذلك التاريخ حتى الان لاي عربي بالعودة للاقامة فيها الا من كان ميتا واوصى بدفن جثمانه في مقبرتها . ومع تصاعد التحريض ضد الاستيطان في مداخل رفح من قبل المابام طلبت المعارضة اليمينية عقد جلسة طارئة للكنيست لبحث الموضوع ، مدعية ان هذا التحريض يضر بأمن اسرائيل . وقبل انعقاد الجلسة بيوم واحد اعلن انه كانت قد تشكلت لجنة تحقيق من ضباط كبار بمبادرة من رئيس الاركان للتحقيق فيما جرى في مداخل رفح ، وان اللجنة قد اكتشفت «تجاوزات» من ثلاثة ضباط كبار لصلاحياتهم ، وانه قد تم نقل احد هؤلاء الضباط ووجه لوم كتابي للضابطين الاخرين . ولم يذع تقرير اللجنة ، كما لم تذع اسماء اعضائها او اسماء الضباط المعنيين . ولم تحدد طبيعة « التجاوزات » التي حصلت . ولكن عرف ان اللجنة اكتشفت ان عملية التسييج وطرد البدو العرب قد تمت بدون تعليمات او علم من هيئة الاركان ، الامر الذي اثار استغرابا شديدا في الاوساط السياسية ، خاصة وان غولدا مئير وبسرائيل غاليلي كانا قد اكدا ان العملية تمت بدون علم الحكومة . وعقدت جلسة الكنيست المشار اليها اعلاه بتاريخ ٧٢/٣/٢٧ واعلن فيها يسرائيل غاليلي باسم الحكومة لاول مرة في الكنيست بان ثمة قرارا متخذا من قبل الحكومة الاسرائيلية باعتبار غزة جزءا من اسرائيل ، وانه لم تقم اية مستوطنة دون ان تكون الحكومة بكاملها او اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان قد اقرت اقامتها . وتمكنت الحكومة بحكم اغلبية الاصوات التي تملكها من اسقاط اقتراحات المعارضة اليمينية من جدول الاعمال . ولكن الكنيست ، كما يذكر التعليق السياسي لهآرتس في عدد ٧٢/٣/٢٨ ص ١١ ، لم تناقش النقاط الاساسية الثلاث المتعلقة بقضية مداخل رفح وهي : ١) القرار بحد ذاته الذي يعني اقامة مستوطنات يهودية في منطقة فيها كثافة سكانية عربية كبيرة . ٢) الطريقة السرية التي تم بها اتخاذ القرار باستيطان المنطقة دون نقاش عام . ٣) طرد الالف البدو العرب دون ان تكون الجهة التي طردتهم مخولة قانونيا بفعل ذلك . وكان التعليق يصدر في تعداده لهذه النقاط عن التساؤلات الكبيرة التي نبعت في ذهن الراي العام نتيجة لتصريح مئير وغاليلي بان الحكومة لم تكن على علم بعملية التسييج والطرد والقول بان لجنة التحقيق العسكرية قد استخلصت من تحقيقاتها بان هيئة الاركان لم تكن هي ايضا التي اعطت الاوامر . من اذن هو الذي اعطى الامر الخطير ؟ واضيف بعد « اسرائيلي داخلي » جديد لقضية مداخل رفح وعادت الى الاذهان قضية لافون المشهورة ، التي طرحت على الراي العام الاسرائيلي في حينها السؤال الكبير : من اعطى الامر بتنفيذ عمليات التخريب في القاهرة ؟ وهل كان الذين جرموا وقتها هم فعلا المسؤولون الحقيقيون ؟ وبدأ النقاش اكثر فاكثر يتمحور حول هذه النقطة ، وبدأت اوساط لها وزنها في الراي العام تطالب بنشر تقرير لجنة التحقيق العسكرية واسماء الضباط وتحديد التجاوزات التي قاموا بها ليصبح بالامكان تحديد المسؤولين الحقيقيين عن العملية التي تحولت لفضيحة سياسية وتحديد فيما اذا كان الذين عوقبوا هم فعلا المسؤولون عن التجاوزات وفيما اذا كانت العقوبات على مستوى المسؤولية . وانتقد زئيف شيف ، المطلع جيدا على اخبار المؤسسة العسكرية ، في هآرتس (٧٢/٤/٢ ص ٩) الطريقة التي عالجت بها هيئة الاركان القضية ، والرقابة العسكرية التي مورست وتمارس على الصحافة بشكل فظ ، واعلن انه مطلع على تفصيلات التجاوزات وان العقوبات ليست في مستوى هذه التجاوزات ، وان الضابط الذي نقل من وظيفته يتحمل مسؤولية اكبر من مسؤولية الضابطين الاعلى رتبة منه . ووصلت الانتقادات الى ذروتها في مقالة نشرها رئيس تحرير مجلة « اوت » النظرية الناطقة بلسان حزب العمل الحاكم ، وتساءل فيها اذا كان يجوز ان تكون عقوبة ضابط كبير وضع الحكومة بتصرفه امام « جثيقة جاهزة » ذات ابعاد سياسية خطيرة مجرد اللوم . كما تساءل كيف يمكن ان تتم عملية كهذه تدخل في نطاق مسؤولية وزارة الدفاع بدون علم من وزير الدفاع ، ولماذا لا تبطل الحكومة اجراء الضابط الكبير الذي أمر بتنفيذ العملية ما دامت تمت دون علمها . وختم رئيس تحرير «اوت» دافيد شاحام مقالته بالقول بأن « اي رد فعل اقل من رد فعل ترومان تجاه ماك آرثر لما تصرف هذا بشكل مشابه (لتصرف الضابط الاسرائيلي الكبير) هي سابقة خطرة على مستقبل الحياة الديمقراطية في الدولة » . وقد هز مقال شاحام وزير الدفاع موشيه دايان الذي طلب عقد جلسة عاجلة لمكتب